ومن أبرز ملامح عهد الملك حسين قبول الأردن عضوا في الأمم المتحدة عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) واتباعه سياسة وطنية في مطلع عهده، كان من ملامحها طرد غلوب باشـا القـائـد الانكليزي، وإلغـاء المعـاهـدة مع انجلترا ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، وجلاء الجيوش الانكليزية عن المملكة، والاشتراك مع سوريا ومصر والسعودية في القيادة العربية المشتركة، والوقوف مع مصر ضد العدوان الثلاثي، كما قام حكم وطني في الأردن. وفي عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م) أعلن اتحاد العراق والأردن، ولم يدم سوى خمسة شهور تقريبا ثم انهار بقيام الثورة العراقية.

وشـارك الأردن في مؤتمـرات القمـة العـربية، كما اشـترك في حرب حزيران ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) ولكنـه خسر الضفـة الغـربية شأنه شأن الدول العربية الأخرى التي خسرت كل منها جزءاً من بلادها.

٣ ــ العـــراق

العـراق هو أحد الأقطار العربية الكبرى، يرجع تاريخه إلى أقدم العصور، ويسمى ببلاد الرافدين (دجلة وفرات). وتبلغ مساحته حوالي ٤٤٨٫٧٤٢ كم٢ وعـدد سكـانه حوالى ثلاثة عشر مليون نسمة ونيف. ويشكل العراق النصف الشرقي من الهلال الخصيب، أما النصف الغربي فهو بلاد الشام.

نشأت في العراق حضارات ومدنيات قديمة ترجع إلى الألف الثالث ق.م وتعاقبت على أرضه عدة امبراطوريات، لعبت دورا هاما في عصور التاريخ، نظرا لموقعه الجغرافي المتوسط بين الشرق والغرب، ولوفرة الأاضي الخصبة وغزارة المياه، وكذلك لوجود معادن هامة في أراضية. ومن أهم هذه الامبراطوريات الآكادية، والبابلية، والأشورية، والكدانية. وبضعف الكلدانيين احتل الفرس العراق عام ٥٣٩ق.م وظل الفرس يحكمون العراق مدة ألف سنة إلى أن هزمهم المسلمون عام ١٤هـ. وخضعت العراق بذلك للحكم الإسلامي، وظلت العراق تتلألأ وتزدهر تحت الحكم العربي الإسلامي إلى زمن آخر خلفة عباسي وهو المستعصم بالله، الذي سقطت بغداد في زمنه على يد المغول سنة ٦٥٦ هـ، والتي دك هولاكو عرضها وأنزل بها الخراب والتدمير.

منذ سقوط الدولة الإسلامية العباسية. عاش العراق عدة قرون في ظل عدة حكومات، المغولية، الإيلخانية، والجلائرية، والقرة قونيلو، والأق قونيلو الصفوية، ووجه العراق صوب الشرق حتى استولى عليه العثمانيون على دفعات ٩٢٠/٩٥٢ هـ (١٥١٤-١٥٤٥ م)، وتنازعت الدولتان العثمانية والفارسية فيما بينهما على العراق، فكانت الجيوش الإيرانية تجتاح العراق من وقت إلى آخر، ولا تلبث أن تطردها الجيوش العثمانية. ولكن مدة الوجود الفارسي في العراق كانت قليلة جدا إذا قيست بالحكم العثماني الذي امتد من ٩٤٠/١٣٣٧ هـ (١٥٢٣-١٩١٩ م)، حيث وقع العراق، في قبضة الانكليز والذين ظلوا يسيطرون عيه بطرق شتى إلى أن تحرر في عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م). ولقد كان في العراق نظام حكم مملوكي بدأ عهده منذ منتصف القرن الثاني عشر الهجري. ولم يستطع مماليك العراق أن يفرضوا أنفسهم بقوة على البلاد كلها، وإنما تحكموا فقط في المدن العراقية، مع أن الغالبية العظمى من التشكيل البشرى كانت قبلية، متصارعة فيما بينها، أو ثائرة ضد حكومة المماليك، حتى أن تاريخ المماليك كان عبارة عن سلسلة متواصلة من قتال بينهم وبين القبائل العربية، أو الكردية أو صراعات بين الأكراد بعضهم مع بعض أو بين العشائر نفسها، أو بين العشائر العربية والعشائر الكردية. فكان أن أصيب العراق بتدهور اقتصادي متواصل، في الوقت الذي كان فيه نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية في الخليج العربي وفي العراق يتصاعد سنة بعد أخرى، على حساب اقتصاديات وتجارة المنطقة.

ويرجع اهتمام بريطانيا بالعراق والخليج العربي وتطلعها إلى السيطرة عليهما منذ القرن الحادي عشر الهجري، وذلك لموقعهما الجغرافي وأهميته الاستراتيجية، لوقوعه على طريق مواصلاتها على طريق الهند (درة التاج البريطاني) هذا فضلا عن أهميته الاقتصادية، ووجود النفط في أرضه، وقربه من حقول النفط البريطانية في إيران، وأهميته كمجالٍ حيوي لاستيطان عدد كبير من السكان الذين يزيدون على قابلية الهند.

بدأ تسرب النفوذ الانكليزي إلى العراق عن طريق دخول التجار والرحالة الانكليز إلى ربوعه منذ أواخر القرن العاشر الهجري، ثم عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية التي أنشأت أول وكالة لها في البصرة سنة ١٠٥٣ هـ

(١٦٤٣ م)، ثم أصبح لوكيل الشركة مهمة سياسية، إضافة لعمله فيها، عندما أصبح قنصلا لدولته، وقد عينت قنصلا في بغداد ونائب قنصل لها في الموصل سنة ١١٦٩ هـ (١٦٥٥ م)، وإثر قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر عززت انكلترا نفوذها في العراق. ومنذ أوائل القرن الثالث عشر الهجري أصبح العراق طريقا للبريد البريطاني إلى الهند عبر الشواطىء السورية ومدينة حلب.

غير أن النفوذ الانكليزي لم يلبث أن واجه منافسة خطيرة من قبل روسيا التي احتلت شمالي إيران، في محاولةٍ منها للوصول إلى الخليج العربي فالمحيط الهندي، وتحويل تجارة إيران والهند وآسيا الوسطى لمصلحة روسيا. فلجأت بريطانيا إلى تشكيل شركة ملاحية وهي شركة «لنش Lunch)) للملاحة والتجارة في دجلة والفرات، وكانت لها سفن وبواخر كثيرة، كما اتسعت أعمالها وازدادت مالا ونفوذا. وكانت الحكومة البريطانية تدعمها، لأن الشركة المذكورة كانت تعمل على تقوية النفوذ البريطاني في العراق حتى تفاقم وأصبح خطرا على كيانه، ولا سيمابعد أن أصبح الانكليز يشرفون على الملاحة في شط العرب وعلى عملية إرشاد السفن فيه، الأمر الذي حدا بنواب العراق في مجلس المبعوثان (النيابي) العثماني سنة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩ م) لإثارة البحث حول وضع الشركة. وقد أدى عدم اهتمام المسؤولين في دولة الاتحاديين آنذاك بهذا الخطر إلى استياء العرب.

ومازالت انكلترا تعزز نفوذها السياسي في العراق سواء عن طريق التجارة أم خطوط البريد والبرق وإرسال البعثات للكشف عن آثار العراق، أو إقامة مشروعات وتحرص على جعل هذه الأمور محصورة فيها دون غيرها من الدول، حتى واجهت المشروع الألماني الخاص بسكة حديد بغداد، فأوقفت المشروع ببسط نفوذها على الكويت عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م)، وظلت تقاوم كل المحاولات الدولية الرامية للسيطرة على الخليج والعراق حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

اغتنمت بريطانيا فرصة الحرب العالمية الأولى، ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، فقامت بإرسال حملة بحرية لتحتل العراق بالقوة وتحقيق ماكان التجار والبحارة والسياسيون والسياح والخبراء قد مهدوا له ووضعوا أسسه خلال ثلاثة قرون. فتحركت الحملةمن بومباى في أواخر عام ١٣٣٢هـ (١٩١٤م) بقيادة ديلامين W.S. Delamain واتجهت نحو البحرين ورابطت فيها، وفي ١٣ ذي الحجة

من العام نفسه (١٣٣٢ هـ) أطلقت الباخرة البريطانية قنابلها على حصن الفاو القريب من ضفاف شط العرب، وكانت بريطانيا قد أصدرت منشورا تحرض فيه القبائل على تركيا وتحاول استمالتهم.

نزلت القوات البريطانية إلى البر على شط العرب في البصرة. وقد صاحب الحملة السير بيرسي كوكس أول رئيس للحكام السياسيين في الخليج والذي أصدر منشورا لام فيه الأتراك على دخولهم الحرب، كما حاول استمالة العرب المقيمين على الشط، وطمأنهم على أموالهم وأنفسهم إن أيدوا بريطانيا.

دافع الأتراك عن مراكزهم وخطوطهم ببسالة إلا أن البريطانيين أخذوا يتقدمون إلى أن دخلوا البصرة وهي ميناء العراق الوحيد، ثم واصلوا الزحف واحتلوا القرنة والعمارة، فضمنوا مصالحهم النفطية بعد أن طردوا الأتراك واستمالوا معظم الشيوخ. وكانت هذه المرحلة الأولى من الاحتلال. وتبدأ المرحلة الثانية بفكرة الزحف الى بغداد، إذ هاجم الانكليز الأتراك بالقرب من سلمان باك، فردهم الأتراك وانسحب الانكليز إلى الكوت، وتعقبهم الأتراك وحاصروهم فيها - بمساعدة أحد القواد الألمان - حصاراً محكما لمدة خمسة أشهر تقريباً، مما أجبر الانكليز على الاستسلام في منتصف عام ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م) فكان لهذه الهزيمة أثر بالغ في نفوس الانكليز، غير أنهم لم يتنازلوا عن فتح بغداد لأنهم رأوا من الضروري أن يتمسكوا بالعراق ويسيطروا عليها نظرا لأن الخطر الروسي بدأ يلوح من الشمال عن طريق الموصل، وقدعمل بعض ساسة الانكليز على إبعاد الأتراك عن مناطق النفوذ بتعاون الشريف حسين مع الحلفاء مقابل وعود بريطانية له وللعرب بالحرية والاستقلال، فكان بعد ذلك للاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول أثر في تحقيق تلك الفكرة، خاصة اتفاقية سأيكس - بيكو السرية التي نصت على توزيع مناطق النفوذ بين انكلترا وفرنسا.

وإزاء ذلك، قامت بريطانيا بتجهيز حملة قوية بقيادة الجنرال مود، فهاجمت القوات التركية في ربيع الأول ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م) ثم تعقبتهم إلى سلمان باك (المدائن) فاضطر الأتراك إلى الانسحاب من بغداد، فدخلها الانكليز في جمادى الأول ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م). وأصدر الجنرال مود منشورا تاريخيا محاولا التقرب من أهل العراق قائلا: «إننا لم ندخل بلادكم أعداء فاتحين وإنما دخلناها

محررين»، وذكّرهم بما حاق بهم من ظلم واستبداد منذ أيام هولاكو إلى أيام الحكم التركي. ومما قاله أيضا إنها ليست أمنية جلالة ملكي بمفرده بل أنها أمنيات الحكومات المتحالفة مع جلالته أيضا أن تفلحوا كالسابق، حينما كانت أراضيكم خصبة وكان العالم يتغذى من ألبان آداب أجداد كم وعلومهم وحرفهم يوم كانت بغداد «إحدى عجائب الدنيا». ثم تابع الجيش البريطاني زحفه على الجهات الأخرى بقيادة الجنرال مارشال الذي خلف مود، فاحتل سامراء، ثم الرمادى وقرى أخرى، كما توجهت الجيوش الغازية إلى الموصل فوقفت عند النقطة التي تبعد ١٢ ميلا عن الموصل إلى أن أعلنت الهدنة في ٥ صفر ١٣٣٧ هـ (١٩١٨ م)، لأن الموصل كانت قد وضعت ضمن النفوذ الفرنسي في معاهدة سايكس بيكو السرية، بينما وضعت بغداد والبصرة ضمن النفوذ البريطاني، غير أن بريطانيا ظلت مصممة على نقل الموصل إلى نفوذها فاحتلتها مع النقطة التابعة لها على أن تأخذ فرنسا مقابل ذلك حصة من النفط، وهكذا أصبح العراق كله تابعا لبريطانيا.

كان الاحتلال تحقيقا لجزء من الاتفاقية السرية (اتفاقية سايكس ـ بيكو)، التي اقتسم بها الانكليز مع الفرنسيين مناطق النفوذ والسيطرة الاستعمارية في الشام والعراق. ولكن العراقيين كانوا قد تسامعوا من جهة أخرى نجاح الثورة العربية في الحجاز واشترك قسم منهم فيها، وسمعوا بوعود الحلفاء للعرب فلم يقدموا أي مساعدة للأتراك في انتظار مايأتي به النصر. وكان الانكليز قد أعطوا أنفسهم ثوب المحررين فأعلنوا حين احتلالهم بغداد رغبة الحلفاء في النهوض بالعنصر العربي ليأخذ مكانه بين الأمم، وفي التدرج نحو الاتحاد لتحقيق تلك الغاية.

ولهذا فوجىء العراقيون غداة النصر بإنشاء إدارة استعمارية في العراق على نمط الإدارة في الهند وشعر الانكليز بضرورة تنظيم الإدارة في العراق على شكل يحقق مطالب الجيش الفاتح من جهة، ويؤمن السلام العام للأهلين، ويوفر نوعا من الرخاء الاقتصادى والنشاط التجارى يحبب العهد الجديد إلى أكبر عددٍ من السكان، ويصرفهم عن المقاومة الجدية، والحنين إلى العهد التركي السالف أو الرغبة في الاستقلال التام من جهة أخرى.

ولكن بريطانيا لم تحاول شيئا من ذلك بل عمدت إلى تأمين مقتضيات

الاحتلال ومتطلباته قبل كل شيء، والعمل على «تهنيد» العراق وخاصة القسم الجنوبي منه، وذلك باشاعة النظم والقوانين والمبادىء الإدارية الهندية تمهيدا لضم جنوب العراق الى الهند، كما عملت على الاهتمام بالعشائر لخدمة المصالح البريطانية فاتفقت مع شيوخ العشائر وزودتهم بالمال والسلاح ومنحتهم إقطاعات كبيرة من الأرض. وكان الانكليز يعاملون الأهلين معاملة العدو المغلوب، واستولوا على جميع الوظائف في الدولة، وجندوا الفلاحين للعمل الإجباري، وحظروا تجارة المواد الغذائية إلا بعد تأمين حاجة الجيش، ونفوا زعماء العشائر والضباط العرب الذين اشتركوا في الثورة العربية إلى الهند وسيلان ومصر.

وتحول الشعور بالدهشة والاستغراب والمفاجأة من هذه الأعمال إلى نقمة ثورية حين سمع العراقيون بإقامة حكومة عربية في دمشق، وبمبادىء ويلسون الأربعة عشر وخاصة مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، لهذا بادروا إلى تكوين جمعيات تطالب بالاستقلال مثل (حرس الاستقلال)، وجمعية «العهد»، وتشجع بعض الضباط العراقيين، فأرسلوا مذكرة إلى الحكومة البريطانية تطالب بإقامة حكومة وطنية في العراق. ولكن الرد البريطاني كان مخيبا للآمال لأنه قال: إن أي محاولة لإجراء تجارب دستورية في العراق تعد سابقة لأوانها مالم يصدر مؤتمر الصلح قراراته. والحقيقة أن الرأي البريطاني فيما يتعلق بتقرير المصير للعراق لم يكن متفقا على خطة معينة. فبينما كان بعض البريطانيين يرون أن لاتعطى البلاد أكثر من الحكم المحلي، كان بعضهم الآخر يرى تقسيمهعا إلى دولتين في الشمال والجنوب، وجماعة ثالثة ترى تنصيب ملكٍ عليها من بعض الأمراء العثمانيين أو من الأشراف وإقامة نظام جمهوري ولكن تحت النفوذ البريطاني دوما.

وأراد حزب العهد في العراق إحراج الاحتلال الانكليزي، فأعلن اختيار الأمير عبد الله بن الحسين ملكا على العراق يوم تتويج أخيه فيصل في دمشق في رجب ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م). لكن الحلفاء من جهتم كانوا يدبرون مصيرا آخر أعلنوه بعد شهر ونصف الشهر في مقررات سان ريمو التي اتفقوا فيها على وضع اتفاقية سايكس بيكو موضع التنفيذ وفرض الانتداب على العراق، فلم يبق شك عند أحد في نوايا الحلفاء الاستعمارية وفي ضرورة الكفاح المرير للخلاص من الاحتلال الجديد.

تجمعت عدة عوامل لثورة العراقيين ضد الانكليز منها انتشار الروح الوطنية واصطدام الأماني العراقية بمقررات سان ريمو، وسقوط حكومة فيصل بدمشق، وسوء معاملة الانكليز للشعب العراقي، والتأثر بثورة مصر ١٣٣٧ التي عمل لها سعد زغلول. وكان السبب المباشر لثورة العراق ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م) هو قيام الحاكم الانكليزي في الرميثة (على الفرات الأوسط) بالقبض على أحد شيوخ العشائر، فدخل رجاله عنوة إلى سراى الحكومة، وأطلقوا سراح شيخهم وقتلوا الحراس، وقلعوا السكة الحديد شمال الرميثة وجنوبها.

وهكذا اندلعت الثورة وامتدت الى النجف، وكربلاء، والديوانية، والسماوة، ودياب، وقامت الاضطرابات في البصرة، والموصل، واربيل، وأصبحت بغداد مهددة، فاضطر الانكليز لجلب إمدادات كبيرة من الهند لتعزيز قواتهم في العراق بحيث تستطيع إخماد الثورة، كما أن أسلحة الثورة قد قلت، فتمكنت بريطانيا بعد أن حشدت قواتها الضخمة، وبعد أن استعانت بطائراتها من القضاء على الثورة والتي استمرت حوالي ستة شهور.

وكانت خسائر البريطانيين ٤٢٦ قتيلا و ١٢٢٨ جريحا و ٦١٥ مفقودا في حين بلغت الخسائر المادية ٢٠ مليون جنيه استرليني. أما خسائر العراقيين فتشير المصادر البريطانية إلى أنها كثيرة وقد بلغت (٨٠٠٠) قتيل. ولا شك أن خسائر العراقيين كانت أكثر لتفوق البريطانيين بالسلاح، ومع ذلك فقد استطاع الثوار أن يعبّروا عن سخطهم بصورة فعلية جذبت انتباه حكومة لندن والعالم إلى قضيتهم، كما أظهروا من الشجاعة والبطولة ماهو جدير بالإعجاب والتقدير العظيمين.

ومما يجدر ذكره أن الثورة كشفت عن عدة أمور مهمة منها: وحدة الشعور والتضامن بين العراقيين على اختلاف فئاتهم، والنضج السياسي، والقابلية العسكرية. غير أن نقطة الضعف التي كشفت عنها الثورة هي عدم استطاعة العراقيين في مختلف أنحاء العراق القيام بالثورة في آن واحد. بل وعدم مشاركة بعض أنحاء العراق، وبعض عشائره في القيام بواجبها في هذه الثورة الوطنية، هذا فضلا عن وقوع أخطاء فردية، وعدم وجود قيادة عامة، وعدم وجود دولة تساند الثورة.

وقد أظهرت هذه الثورة صعوبة استمرار الحكم البريطاني المباشر للعراق، مما اضطر الانكليز إلى إعادة النظر في سياستهم تجاه العراق، وأن الخسائر البشرية والمادية التي منيت بها بريطانيا أثارت جدلا عنيفا في المجلس النيابي والصحافة الانكليزية، حتى طالب بعض السياسيين بانسحاب الحكومة من العراق والاحتفاظ بولاية البصرة فقط، وطالب بعضهم بالجلاء عن العراق بأجمعه لأن احتلاله يكلف دافع الضريبة البريطاني كثيرا. فرأت الحكومة البريطانية أن تحكم العراق بصورة غير مباشرة وذلك بإقامة حكومةٍ وطنيةٍ فيه.

وأسرعت الحكومة البريطانية إلى تأليف أول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة نقيب الأشراف عبد الرحمن الكيلاني، وروعي في توزيع كراسي الوزارة التمثيل الديني والطائفي والعشائرى للبلاد، ووضع بجانب كل وزير مستشار انكليزي، كما كانت الحال في سوريا. وأعلنت بريطانيا رغبتها باقامة ملكية عراقية رشح لها عدد من العراقيين أمثال طالب النقيب، والملك فيصل بعد خروجه من سوريا على أثر موقعة ميسلون وذهابة إلى لندن.

قدم فيصل إلى العراق بعد إعلان ترشيحه، ونظمت السلطات الانكليزية والحكومة المؤقتة الدعاية له فزار فيصل مدن العراق وتعرف إلى رجالاتها، ووصل بغداد في شوال ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) وبعد إجراء استفتاء شعبي، كانت نتيجته ٩٦٪ تأييداً لفيصل، وتوج فيصل في ١٨ ذي الحجة ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) ملكا على العراق.

بعد تتويج فيصل، ألف عبدالرحمن الكيلاني وزارة وطنية، إلا أن فيصلاً واجه مشكلات داخلية وخارجية معا، أما المشكلات الداخلية فكانت كثيرة، وأهمها المشكلات المتعلقة بالقبائل والأقليات ـ كالأكراد والآشوريين ـ والانقسام الطائفي بين السنة والشيعة. إذ أن العراق لم يكن مجتمعا واحدا منصهرا في القرن الرابع عشر، وظل يعاني من فقدان التجانس الاجتماعي هذا أمدا طويلاً، ولعل أعظم مشكلاته تكمن في هذا الوضع الغريب.

وقد عمل فيصل على تأسيس الجيش العراقي الحديث، وإنشاء الكلية العسكرية ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م) وتقدم التعليم، وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج، واستقدام المدرسين والمهندسين والفنيين من مصر، وإنشاء عدة كليات

كانت نواة لجامعة بغداد، كما عمل على توسيع الزراعة عن طريق مشروعات الري الحديثة، وقيام الصناعات النسيجية الآلية، واستغلال آبار النفط. وعقد كذلك معاهدات صداقة وحسن جوار مع كل من المملكة العربية السعودية، والأردن، وتـركـيا في عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م) وإيران في عام ١٣٥١ هـ (١٩٣٢ م) وأنهى الخلافات القديمة بينه وبين هذه الدول وحل مشكلات الحدود.

كما سمح بإنشاء الأحزاب السياسية على النمط الأوربي الغربي لكى تساعد على نمو تطور الديموقراطية في البلاد، فبعد اعتلاء فيصل عرش البلاد، وفي عهد وزارة عبد الرحمن الكيلاني تشكلت ثلاثة أحزاب، كان اثنان منها يمثلان المعارضة هما الحزب الوطني العراقي، وحزب النهضة، بينما يؤيد الحزب الثالث وهو الحزب الحـر العـراقي الحكومة وقد أغلق المندوب السامي البريطاني حزبى المعارضة، وتشكلت كذلك أحزاب أخرى هي: حزب الأمة ١٣٤٣ هـ، ويهدف إلى تأييد الاستقلال التام، ونشأت في الموصل أحزاب ثلاثة أهمها حزب الاستقلال، وجمعية الدفاع الوطني العراقي، وكانت تدافع عن قضية الموصل، وتطالب بأن تكون هذه الولاية ضمن حدود العراق، كما تشكل حزبان آخران في بغداد هما حزب التقدم، وحزب الشعب، وفي عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) شكل نورى السعيد حزب العهد المـوالي لبريطانيا. وفي الخمسينـات ظهرت أحزاب وطنية هي الحزب الوطنى، وحزب الإخاء، واندمجا معا في حزب واحد هو حزب الإخاء الوطنى، وكذلك جماعة الأهالى، والحزب الشيوعي العراقي، وأخذت هذه الأحزاب على عاتقها قيادة الحركة الوطنية في البلاد بما يحقق للعراق استقلاله التام وسيادته الوطنية ومعارضة النفوذ البريطاني والمطالبة بتعديل المعاهدة البريطانية في عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م).

أما في مجال السياسة الخارجية فكانت أهم مشكلات العراق الخارجية تتمثل في علاقاته مع بريطانيا، إذ أن العلاقات بين العراق وبريطانيا في عهد فيصل دارت حول الـوضع الـذي أراده العراقيون لبلادهم وهو الاستقلال. هذا بينما كانت بريطانيا التي تقـدر قيمـة العراق الاستراتيجية والاقتصادية، تحرص على استمـرار سيطرتهـا هنـاك بطريقـة أو بأخـرى ولكن بريطانية تعلمت من ثورة

١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م) أن تعالج المسألة العراقية بحذر تام، ومن هنا فقد رفضت بريطانيا أن تطلب من عصبة الأمم المتحدة إقرار انتدابها على العراق رسميا، ورأت أن تستبدل بالانتداب تنظيم علاقاتها مع العراق على أساس معاهدة تحالف أبرمت بالفعل في منتصف صفر ١٣٤١ هـ (١٠/١٠/١٩٢٢ م)، وكانت صورة مستورة لصك الانتداب الذي يمقته الشعب العراق.

وهكذا فإن مجيء فيصل إلى العراق لم يحمل إليه الاستقلال الكامل العاجل كما كان يتوقع هو والعراقيون، فمعاهدة ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م) التي وعد تشرشل فيصلا بأن تحل محل الانتداب، تضمنت كل شروط الانتداب دون شكله، وقد أعرب فيصل في ساعة من ساعات اليأس عن عدم رضاه على المعاهدة قائلا: «ليست هذه هي المعاهدة التي وعدنى تشرشل بها في لندن».

غير أن تجربة فيصل المريرة في سوريا قد لقنته درسا في عدم الاصطدام بدولة عظمى في العراق، وكذلك عدم الاستجابة لنصائح الوطنيين المتطرفين، ومن ثم، فقد اتبع سياسة «خذ وطالب» التي كانت تعنى السير بالبلاد في طريق الاستقلال خطوة بعد أخرى، تلك السياسة التي كانت تلائم نمط السياسة البريطانية الاستعمارية، التي سمحت للمستعمرات بالتطور نحو الحكم الذاتي بطريقة بطيئة وسلمية.

ومن الجدير بالذكر أن فيصلا كان يعتقد أن المصالح البريطانية والمصالح العراقية غير متعارضة، وكان هذا الاعتقاد وارتباطاته مع بريطانيا من أهم نقط ضعف مركزه في العراق. ومع ذلك، فان فيصلا كان متأكدا من أن مساعدة بريطانيا وعطفها أمر ان ضروريان لحمايته من جيرانه المعادين من جهة، ولإنهاء نظام الانتداب من جهة أخرى. وهذا يفسر إرغامه وزراءه على التوقيع على معاهدة ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م) رغم عدم رضاه عليها.

وعلى كل حال، فان معاهدة ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م) قد علمت كلا من فيصل وبريطانيا أنها لا يمكن أن تكون الأساس لصداقة انكليزية عراقية دائمة، والواقع أن الوطنيين العراقيين لم يكونوا مستعدين لقبول أي مشروع يخلو من الاستقلال التام وإنهاء الانتداب. ولذا عدلت معاهدة ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م) باتفاق ربيع الثاني ١٣٤٢ هـ (١٩٢٢ م) الذي أنقص مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع

سنوات فقط، ثم استبدل بها عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦ م) (معاهدة أخرى من أجل قضية الموصل)، كما عقدت معاهدة عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٧ م) أدت إلى تقليل الرقابة والإشراف البريطاني في العراق على الشؤون العسكرية والمالية، كما تضمنت ضمان المعاهدة وعداً من جانب بريطانيا بتأييد ترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم في عام ١٣٥١ هـ (١٩٣٢ م)، وعلى العموم فرغم أن معاهدتي ١٣٤٥، ١٣٤٦ لم تحققا للعراق استقلاله التام إلا أنهما كشفتا بوضوح أن بريطانيا على استعداد لمنح العراق استقلاله شيئا فشيئا.

وفي عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) أمكن التوصل إلى تسوية نهائية بين بريطانيا والعراق، فقد قررت معاهدة غرة صفر ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) التي وقعها المعتمد البريطاني فرنسيس همفريز، ونورى السعيد بوصفه وزيرا للخارجية، إنشاء محالفة عراقية بريطانية لمدة خمس وعشرين سنة، وأكدت بريطانيا فيها عزمها على تأييد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم في عام ١٣٥١ هـ (١٩٣٢ م)، ثم إعلان استقلال العراق وانتهاء الالتزامات التي كانت على بريطانيا بحكم الانتداب الذي كان لها، وذلك يوم دخول العراق عصبة الأمم.

وقد نصت المعاهدة على التعاون في السياسة الخارجية والحرب، اذ تعهدت بريطانيا بالدفاع عن العراق في مقابل تقديم التسهيلات كافة لبريطانيا، كما نصت على إنشاء قواعد حربية جوية في البصرة، والحبانية مع منح القوات البريطانية حق المرور، من الأراضي العراقية، وتعهدت بريطانيا بتدريب الجيش العراقي، وتزويده بالأسلحة.

وقد قوبلت المعاهدة بأراء مختلفة، فقد وجد فيها فيصل ونورى السعيد خطوة أولية موفقة نحو الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية، هذا بينما عدّها المتطرفون العراقيون صكا انتدابيا مغلفا، ووسيلة لتدعيم النفوذ البريطاني في بلاد الرافدين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معاهدة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) العراقية البريطانية قد غدت نموذجا لمعاهدات أخرى مع الدول العربية الأخرى مثل معاهدة مصر مع بريطانيا ١٣٥٥، ومعاهدة فرنسا مع سوريا ولبنان في العام نفسه.

وقد أدت هذه المعاهدة إلى انقسام السياسيين العراقيين إلى فئتين: **فئة تؤيد**

التحالف البريطاني، وفئة أخرى تعارض هذا التحالف، وترأس المجموعة الأولى نورى السعيد وأعـوانـه، على حين ضمت المجمـوعة الثانية ياسين الهاشمي، وحكمت سليمان، ورشيد عالى الكيلاني، وكـامـل الجـادرجي، وكـانت هذه المجموعة تعارض معاهدة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) على أنها لم تحقق أماني العراق. وظلت هذه المعـاهـدة محور الصراع بين القـوى الوطنية في العراق من جهة، وبريطانيا وأعوانها من العراق من جهة أخرى. واستمر هذا الصراع حتى نجحت هذه القوى في الإطاحة بالحكم في ثورة [٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ (١٩٥٨ م)] قبل انتهاء العام بأربعة أيام وإلغاء المعاهدة.

ومع ذلك فإن هذه المعاهدة قد حققت للعراق استقلاله الذاتي، ودخل عصبة الأمم عام ١٣٥١، وكان أول بلد عربي مستقل دخل عصبة الأمم، وباستقلال العراق نظر العرب إليه نظرة أمل في أن يسهم بنصيب كبير في مساعدة البلدان العربية الأخرى لنيل استقلالها وتحررها. وكان مما زاد في الأمال وأنعشها أن تدفق النفط في الأربعينات من أرضه، ورأى العرب فيه غداً مشرقا يحول النفط الأسود ذلهم إلى ازدهار. وأصبح العراق في مطلع الخمسينات يملك أضخم ثروة معدنية في المنطقة العربية.

وساعدت هذه الظروف على أن يكون العراق ملجأ للعرب الذين فروا من التنكيل والملاحقة من سلطات الانتداب، أو السلطات المحلية في كل بلاد الشام وتجمع العشرات منهم ليشكلوا تيارا وطنيا ينادى بتحرير البلدان العربية ومقارعة الانتداب، ويدعو فيصلاً إلى الخروج عن عزلته وقيادة حرب التحرير العامة، لإقامة دولة واحدة من العراق وبلاد الشام تحت العرش الفيصلي.

وتصور بعـضـهم أن العراق يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في الاتحاد العـربي، ونظر هؤلاء إلى بريطانيا فوجـدوها تكيد للبلاد، ولاتعمل شيئا يدعم التعاون الذي نصت عليه معاهدة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) العراقية البريطانية، ورأوا أن النظام القـائم في العـراق، ماهو إلا بناء اصطناعي، أوجدته بريطانيا ليلائم مصالحها وأغراضها الامبراطورية، وهو لذلك لايستحق الحياة والبقاء، وإنما الجدير بالبقاء والحياة هو النظام الذي يشكل فيه العراق جزءا من الدولة العربية الموحدة، ولم يكن منح بريطانيا الاستقلال للعراق ليرضى النزعة الوطنية لأن معظمهم كان

يتطلع إلى تحرير البلدان العربية واندماجها في وحدة شاملة، وذلك بسبب ارتفاع مد الحركة العربية في العراق، ونفوذها إلى أذهان الجيل الجديد فيه.

ولقـد أصبـح العراق مركز الثقل في الحركة العربية في المدة مابين الحربين العالميتين، كنتيجة للمرارة التي تركزت في نفوس العرب، لغدر الانكليز بأمانيهم في التحرر والوحدة إبان الحرب العالمية الأولى، تلك المرارة التي زادتها اشتعالا في الخمسينات الهجرة اليهودية الى فلسطين وعدم منح سوريا استقلالها، مما ساعد على ظهـور الحـركة العربية في العراق. وكانت هذه الحركة تصب فيها روافد القضايا العربية الأخرى أكثر مما كانت تتحكم فيها ظروف العراق الخاصة.

وتأسيسا على ماتقدم أنشئت منظمات وطنية من أهمها نادي المثنى، ومنظمة الفتوة، كما أن أعمال الحكومة كانت تنسجم مع هذا الاتجاه الوطني إلى حد كبير، فالعلم كان عربيا منـذ البـداية، وكـذلك نظم الادارة وأناشيد الطلبة وبرامج التعليم. وأراد فيصل أن يجعل من بغداد مركزاً عربياً قوياً، فأقام حكومة العراق العربية، وكان يميل دائما إلى اتحاد بين سوريا والعراق، وليجعل لبلاده واجهة بحرية تساعدة على تقوية البلدين وتنمية مرافقها الاقتصادية، وسعى إلى توثيق علاقاته مع الدول العربية الأخرى. وسار على نهجه ابنه غازي الذي خلفه، وقطعت الحركة العربية مراحل أبعد بكثير مما كان متصورا. وأسهمت الصحافة العـراقية في تنوير الرأي العام عن القضايا العربية، وآزرت الحركة الوطنية في العراق، ودافعت عن قضية فلسطين، وهاجمت فرنسا، وأشادت بوطنية سوريا وجدارتها بالاستقلال. وشارك عدد من العراقيين في ثورات فلسطين ١٣٥٥ ، (١٩٣٦ م)، وشجب الملك غازي الاستعمار بأشكاله كافة في سوريا وفلسطين، وكان الوطنيون العرب يذيعون بيانات تندد بالاستعمار من إذاعة خاصة أعدها غازي لهم في قصر الزهور ببغداد حيث يقيم الملك نفسه.

وعـلى العمـوم، فان العـراق قد تقـدم وتـطور خلال حكم الملك فيصـل ١٣٤٠-١٣٥٢ هـ ونتيجـة لمواقف الملك فيصـل الـرائدة في المجالات الداخلية والعربية والدولية، فانه قد حظي بحب الجماهير وتأييدها، إلا أن الأجل لم يمهله لمتابعة مسيرة الكفاح والنضال فتوفي عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م)، خلفه ابنه غازي الذي حكم في المدة (١٣٥٢- ١٣٥٨).

وفي عهده شهدت البلاد كثرة تغير الوزارات، وفساد الحياة النيابية، وعجز التنظيمات السياسية الحزبية عن المعارضة الكلامية السلمية داخل المجلس النيابي أو على صفحات صحفها، أدى ذلك كله إلى التجاء المعارضة للعشائر العراقية، وخاصة في منطقة الفرات الأوسط ـ لممارستها العمل السياسي واستغلال قواها في إسقاط الوزارات، وتسلم زمام السلطة، كما حدث بالنسبة لوزارة علي جودت الأيوبي ١٣٥٣ هـ ووزارة جميل المدفعى الثالث ١٣٥٤ هـ حيث تسلم ياسين الهاشمي الحكم بتأييد الجيش الذي كان أخوه طه الهاشمي يتولى رئاسة أركانه. وبذا فتحت صفحة جديدة في السيطرة على الحكم كوسيلة للتغيير وتسلم السطلة بدلاً من العشائر.

ولقد أصبح الجيش العراقي قوة وطنية ضاربة خاصة وأن الحكومة العراقية بعد الاستقلال اهتمت بتكوين نواة جيش يتفق مع الوضع الجديد واحتياجات الدولة. وبدأ بعد عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) التوسع في الجيش فأدخل نظام التجنيد الإجباري في عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م) وأخذ الكثيرون من أبناء الشعب يلتحقون بالكلية الحربية، ويصلون إلى صفوف الضباط الصغار، وبذلك أصبح الجيش العراقي يشمل قطاعا وطنياً عريضاً. ولاننسى أن طبيعة القوة العسكرية في البلاد المستعمرة تختلف اختلافا بينا عن طبيعة ووظيفة الجيش في البلاد صاحبة الامبراطوريات، فبينما في الثانية كانت وظيفتها أولا بناء الامبراطورية الاستعمارية ثم الدفاع عن هذه الامبراطورية الاستعمارية، كانت القوة العسكرية في المستعمرات ـ رغم استخدامها أحيانا في قمع الحركات الوطنية ـ تنتمي في حقيقة الأمر إلى هذا القوة الوطنية، فهي لم تبن امبراطورية ولم تدافع عن امبراطورية، بل كان ينتابها دائما الإحساس بضرورة مساندة الحركة الوطنية.

ولقد حدث في تاريخ الجيش العراقي ماساعد على بلورة هذه الحقيقة أي تحول الجيش إلى قوة وطنية تحمي مصالح العراق، ويتمثل ذلك في إخماد الجيش العراقى لفتنة الأشوريين عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٣ م)، وكذلك إخماد ثورات الفرات الأوسط (الرميثة وسوق الشيوخ والمنتفق) عام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م)، ثم قمعة لحركة بارزان والزيدية في الشمال خلال عامى ١٣٥٤ هـ و ١٣٥٥ هـ . وقد اندلعت هذه الثورات والانتفاضات بإيعاز من رجال السياسة في بغداد أو بسبب معارضة

القبائل لقانون التجنيد الإجباري.

وعلى العموم فقد قام الجيش بأول انقلاب عسكري في العراق بقيادة بكر صدقى للإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي، غير أن ضباط الجيش أطاحوا به بعد عشرة أشهر فقط وذلك لأنهم كانوا يريدون إنهاء مظاهر التدخل الأجنبي، ووضع نظام سياسي سليم مستقـر، وتحـرير الدول العربية الشقيقة التي كانت تسعى للحرية والوحدة. وظل الجيش ـ بعد مقتل بكر صدقى في أول جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م) القوة المحركة للسياسة العراقية من وراء ستار، وصار هو الـذي يقر تشكيل وإسقاط معظم الوزارات بين عامي ١٣٥٦-١٣٦٠ هـ عن طريق الانقلابات العسكرية.

وشهـدت هذه الفـترة توقيع العـراق على اتفاق ميثاق سعد أباد ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م) بين كل من العراق وتركيا وأفغانستان وإيران، وكذلك توقيع معاهدة تقسيم شط العـرب بين إيران والعراق، وتوقيع معاهدة الإخاء والتحالف بين العراق والسعودية وبين العراق واليمن ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م).

ونظراً لأن الملك غازي كان يولي القضايا الوطنية جل اهتمامه، حيث تبنى مهاجمة الاستعمار وخصص إذاعة خاصة من قصرة لتذيع البيانات الوطنية ضد الاستعمار الانكليزي والفرنسي، فقد عمد الاستعمار إلى ا لتخلص منه، وقد قتل في حادث سيارة غامض ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م). وهاج الشعب العراقي وماج وندد بالاستعمار البريطاني وهجم المتظاهرون على مبني القنصلية البريطانية في الموصل، وقتلوا القنصل البريطاني هناك. ونودى بابنه فيصل الثاني ملكا على البلاد، وكان عمره أربعة أعوام، وعيّن خاله الأمير عبد الإله وصياً على العرش، والذي ظل يحكم البلاد بالتعاون مع نوري السعيد منفذاً مصالح بريطانيا في العراق.

بعد قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) قطعت الحكومة العراقية علاقاتها السياسية مع ألمانيا، وحجزت الرعايا الألمان وأملاكهم في العراق. وفي ربيع عام ١٣٥٩ هـ استقالت وزارة نوري السعيد، وتألفت وزارة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، والتي مالت في البداية إلى التفاهم مع بريطانيا شريطة أن تتعهـد بريطانيا بمنـح فلسـطين استقـلالهـا، وتعديل الكتاب الأبيض الخاص بفلسطين، تساعد على استقلال سوريا مقابل أن يقوم العراق من جانبه باعلان

الحرب على المحور، والانضمام إلى الحلفاء وإرسال فرقتين عسكريتين من العراق إلى الجبهة الليبية. ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك. فتأزمت العلاقات بين الحكومة العراقية الوطنية، وبين الحكومة البريطانية.

فوجىء الزعماء العرب بموقف بريطانيا، وكان العراق يعج في هذا الوقت بالزعماء السوريين والفلسطينيين والمصريين الهاربين من اضطهاد الانكليز والفرنسيين، وكان لوجودهم أثر على إذكاء الشعور الوطني في البلاد، فتأثر نتيجة لذلك معظم العراقيين، بينهم سياسيون ووزراء، ولعبت الدعاية النازية دورا في تحريك مشاعر الشعب ضد الانكليز، وحقيقة الأمر أن قضية فلسطين كانت أهم عامل يثير حفيظة العرب ضد بريطانيا.

ونتيجة لموقف بريطانيا السلبي بشأن قضية فلسطين، حدث انقسام في الوزارة العراقية، واتسعت الهوة بين أنصار بريطانيا بزعامة نورى السعيد، وبين الوطنيين بزعامة رشيد عالي الكيلاني والذي ازداد نفوذه حينذاك. وفي هذه الأثناء جرت اتصالات سرية بين الوطنيين وألمانيا لمعرفة موقف الأخيرة فيما لو قامت ثورة ضد بريطانيا وفرنسا، وطلب الوطنيون أن تصدر ألمانيا بيانا يبين نوايا هما نحو البلدان العربية.

وبالفعل أصدرت الحكومة الألمانية بياناً رسمياً، أعلنت فيه عطفها وتأييدها للقضايا العربية في المستقبل، وذكر البيان أن ألمانيا بإعطائها هذا التصريح على اتفاق تام مع حليفتها إيطاليا أيضاً، وكررت محطة برلين إذاعة هذا التصريح عدة مرات. ولكن البيان الألماني كان عاما غامضاً، ولم يتضمن إجابة صريحة ودقيقة على المطالب العربية.

وشعر العرب أن ألمانيا تريدهم أن يبدأوا الثورة على بريطانيا في فلسطين، وأن تقوم العراق بعمل ما ضدها قبل مد العراق بالمعونة العسكرية، كأن يمنع استخدام القوات البريطانية لأراضيه وهذا يعني نقض المعاهدة العراقية الانكليزية، دون أن يكون العراق مستعدا لمواجهة مايترتب على توريط العراق في صدام مسلح مع الانكليز.

وقد عرف الانكليز وأنصارهم كل هذه الأمور، فعملوا على إسقاط وزارة الكيلاني وإقامة وزارة موالية لهم، وبالفعل أطيح بوزارة الكيلاني وتشكلت وزراة

أخرى برئاسة طه الهاشمي التي قررت إقصاء الضباط الأحرار والذين سماهم الاستعمار بـ (المربع الذهبي) وهم صلاح الدين الصباغ، ومحمود سليمان، وفهمى سعيد، وكامل شبيب. فرفض الضباط أوامر الوزارة وقرروا العمل، وتحركت قواتهم في ١/٣/١٣٦٠/ هـ (١٩٤١ م) فأرغمت رئيس الوزراء (الهاشمي) على الاستقالة وإعادة الكيلاني الذي يتمتع بثقة الشعب إلى رئاسة الوزارة، وفر الوصي عبد الإله إلى قاعدة الحبانية ومنها إلى البصرة حيث حاول أن يثير البصرة ضد بغداد ولكنه فشل، ومنها سافر على متن طائرة بريطانيةٍ إلى عمان، وانتخب المجلس النيابي (الشريف شرف) وصيا على العرش بدلاً من الأمير عبد الإله.

صعقت بريطانيا لهذا الانقلاب ورأت فيه تهديدا لأمنها ومصالحها، فلم تعترف بالحكومة الجديدة وعدتها موالية لألمانيا. وفي ١٧ ربيع الأول ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) أحاط السفير البريطاني الحكومة العراقية علماً بقدوم فرقةٍ بريطانيةٍ من الهند إلى البصرة، فوافقت الحكومة العراقية على نزولها على ألا تنزل قوات جديدة قبل مغادرة القوة الأولى. وكان نص المعاهدة يقضى بأن تستخدم بريطانيا أراضي العراق لمرور قواتها أثناء الحرب وأن تقوم الحكومة العراقية بتقديم كافة التسهيلات لذلك. فالمعاهدة تنص على مرور القوات دون إقامتها أما الإقامة فتعني الاحتلال العسكري وهذا مارفضته الحكومة العراقية.

وفي ٢٨ ربيع الأول ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) طلب السفير البريطاني من الحكومة العراقية الموافقة على نزول قوة جديدة تصل في اليوم التالي، فقررت الحكومة العراقية عدم السماح للقوة الجديدة بالنزول قبل رحيل القوة الأولى، ولكن السفارة البريطانية تجاهلت ذلك، ونزلت القوات في البصرة، وحينئذ طلب قائد القوة العراقية الآلية المحيطة بقاعدة الحبانية منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو، فرد القائد البريطاني طالباً سحب القوات العراقية المرابطة قرب الحبانية قبل أن يضطر الى قصفها من الجو.

وفي ٢ مايو ١٩٤١م فتح الانكليز النار على العراقيين من قاعدة الحبانية، ونشب القتال بين الطرفين.، وأبرقت وزارة الخارجية العراقية إلى سفيرها في تركيا أن يبلغ السفير الألماني في أنقرة قرار العراق بإعادة العلاقات السياسية مع ألمانيا، ورغبته الشديدة في معونتها. وأعلن العراق قطع علاقاته مع بريطانيا واشترك

متطوعون عرب إلى جانب الجيش العراقي في حربه مع بريطانيا، لأن هذه الحرب كانت حرب مصير. وتأمل العراقيون أن تصلهم نجدات وأسلحة وطائرات من ألمانيا، إلا أن مساعدات ألمانيا لم تصل بسرعة بسبب ظروف الحرب ولمنع تركيا مرور الأسلحة من أراضيها إلى العراق. ولكن وصول النجدات الانكليزية قد توالت إلى العراق، عن طريق البصرة وفلسطين والأردن، والمساعدة الألمانية لم تصل بعد، فانتصر الجيش الانكليزي بعد حرب دامت شهراً كاملاً، وساعده في ذلك فرقة من الجيش الأردني بقيادة الجنرال جون كلوب باشا وفصيل يهودي أيضاً. وعاد الوصي السابق عبد الإله من عمان، وهرب الكيلاني وأنصاره إلى المانيا. وتشكلت حكومة جديدة بزعامة نوري السعيد. الذي عمل على تصفية العناصر الوطنية، فأعدم الكثيرين من الشباب والضباط دون محاكمة. وخضع العراق لوطأة احتلال شديدة وأصبحت أراضيه كلها مفتوحة للجيوش الانكليزية. وكـانت سنـوات الحرب كلها سنوات إرهاب وظلم على الشعب العراقي فزج بالأحرار إلى السجون، وكان كل من أيد الثورة أو تعاطف معها يلقى في السجن دون محاكمة، وقد بقوا في السجن مدة الحرب. وأصبحت البلاد كلها خاضعة للنفوذ الانكليزي. وقضى على الضباط الأحرار. وبرز أنصار بريطانيا وعملاؤها في العراق وتحكموا في مقدرات البلاد التي أخضعوها للنفوذ الانكليزي.

والحقيقة أن ثورة رشيد عالي الكيلاني كانت حركة وطنية تهدف إلى تخليص العراق من براثن الاستعمار البريطاني وتعمل على استقلاله.

شهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية توالي عددٍ من الوزارات على الحكم، وكانت هذه الوزارات تتألف في الغالب من جماعة من الساسة المحترفين، ومن أصحـاب الأراضي الواسعة وكبار التجار. ولم تكن الحكومة في معظم الأحيان خاضعة لسيطرة مجلس النواب، بل كانت الحكومة على العكس من ذلك هي التي «تصنع» مجلس النواب، إذ تعمل الترشيحات لعضوية المجلس بحيث تشمل أسماء رؤساء الوزارات السابقين جميعهم، الوزراء الذين تولوا الوزارات أكثر من مرتـين جميعـاً، وأصحاب الحرف الحرة ورؤساء القبائل، وتبلغ نسبة هؤلاء في المجالس النيابية ٦٠٪ من أعضائها. أما باقي الأعضاء فيتوقف أمرهم في الغالب على إدارة الوزارة الموجودة في الحكم. ولكن هذا الوضع لم يمنع الراغبين في شق

طريقهم إلى المجلس من ترشيح أنفسهم، كما أنه ليس من عائق في وجه تكوين الأحزاب السياسية واشتراك بعض ممثليها في الانتخابات.

وعلى العموم فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، رأت بريطانيا والوصي عبد الإله بأن يخفف من القسوة على الشعب، ويمنحه نوعا من الحرية بعد مدة قاسية من الكبت، فأعلن الوصي عبد الإله عن عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة والسماح بتأليف الأحزاب، والجميعات السياسية، والسير بسياسة البلاد على أسس ديمقراطيةٍ صحيحةٍ وعلى الأثر ظهرت بعض الأحزاب الجديدة من أهمها: حزب الاستقلال، وحزب الأحرار، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الشعب، حزب الاتحاد الوطني، ودعا معظمها إلى الوحدة في شكل اتحاد عربي، واتفقت معظمها في التأكيد على ضرورة الاصلاح الزراعي، والعمالي، والاجتماعي. وكان بعضها ضد الشيوعية (الاستقلال والأحرار). وكانت هناك أحزاب أخرى ممنوعة (حزب التحرير الوطني) وهو حزب شيوعى، وحزب البعث الاشتراكي. ولكن هذه الأحزاب جميعها ذابت أمام طريقة الحكم العراقي الذي يسيطر عليه الوصي عبد الإله، ونوري السعيد في معظم الأحيان.

وشارك العراق في تأسيس الجامعة العربية، وأصبح عضوا فيها، كما عقد معاهدةً مع الأردن ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) رغم اعتراض الشعب عليها ممثلا في الأحزاب، وأصبحت هذه المعاهدة نواة الاتحاد الهاشمي الذي أسس فيما بعد، كما عقد معاهدة صداقة مع تركيا في العام نفسه انتقدتها القوى الوطنية. وأخيرا ونظرا لاستقلال سوريا ولبنان وتحررهما من التبعية الأجنبية رغب العراق في تعديل المعاهدة بينه وبين بريطانيا فجرت مفاوضات بينهما منذ عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، واستمرت في العام الذي تلا ذلك وانتهت بتوقيع معاهدة بورتسموث ٢ في ذي الحجة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨م، والتي تنص على التحالف الدفاعي إذا تعرضت إحداهما إلى الخطر، وتلغى المعاهدات السابقة جميعا، ويوافق العراق فيها على تقديم التسهيلات للجيوش البريطانية على أرضه، وعلى إقامة قواعد جوية تساعد على الدفاع وعلى حفظ الأمن الدولي، وتكون نفقة القوات التي تحمي قاعدتي الحبانية والشعيبة الجويتين على عاتق الحكومة العراقية. ومدة المعاهدة عشرون سنة. وتسمى أحيانا معاهدة (صالح جبر - بيفن).

وقـد هب الشعب العراقي كافةً عندما تلقى الخبر بتوقيع المعاهدة، فقامت المظاهرات، واصطدم الشعب بالشرطة، ووقع الكثير من القتلى والجرحى، مما اضطر الوصي أن يصدر بياناً بإلغاء المعاهدة، وأنه لن يبرم أي اتفاق إلا بعد عرضـه على ممثـلى الشعب، واضطر رئيس الوزراة صالح جبر الذي وقع على المعـاهـدة إلى الاستقـالـة. وشكـل محمـد الصدر وزارة جديد ألغت المعاهدة ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، وظلت معاهدة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) سارية المفعول.

وازدادت نقمة الشعب وغليانه بشأن حرب فلسطين والتي اشترك فيها الجيش العراقي، وكثرت المعارضة لدور الجيش العراقي ومؤازرته للجيش الأردني فعمدت الحكومة إلى حل الأحزاب وإغلاق مكاتبها، وكانت الطريقة في الحكم قاسية تسحق الحريات والمعارضة، ومع ذلك استمر الشعب في القيام بدوره في معارضة الحكومة، واغتنام كل فرصة سانحة للتعبير عن شعوره، فهب الشعب العراقي في انتفاضته العارمة ١٣٧١ هـ (١٩٥١ م) متأثرا بالأحداث الدولية (حركة مصدق وتأميم النفط في إيران)، وكانت مطالبة الشعب بهدفٍ تعديل قانون الانتخاب، وإصلاح أحوال الشعب، والسير على أسس ديمقراطية صحيحة في الحكم. ولكن الحكومة استخدمت الجيش لأول مرة للقضاء على هذه الانتفاضه وزجت بالأحرار في السجون.

وفي عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣ م) توج فيصل الثاني ملكاً على البلاد، فلم تستفد البلاد شيئا من التغير السياسي لأن خاله الوصى عبد الإله ونورى السعيد ظلا يحركان الأحداث ويوجهانها كما كانا من قبل، فلم يكن للملك فيصل أي دور للتأثير أو لاحداث تغيير سياسي وفق أهداف ومتطلبات الشعب.

ولجأ رئيس الوزراء نورى السعيد في عام ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣ م) إلى التضييق على الحريات مرة أخرى، فأغلق الأحزاب والجمعيات والنوادى السياسية وكمم الأفواه، وزاد من قبضته على الشعب تمهيدا لعقد حلف بغداد، ونجح بالفعل في توقيع حلف بغداد عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٥ م) والذي وقعته كل من تركيا، والعراق، وإيران، وبريطانيا، وكانت الولايات المتحدة عضواً مراقباً، وهي التي عملت على تكـوينـه في سلسلة الأحـلاف التي يطوق بها الغرب دولة الاتحاد السوفيتى. ورفضت بقية الدول العربية الدخول في الحلف. وكان الحلف يهدف

في الـواقع إلى حماية المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي. واستغل نورى السعيد هذا الحلف في القضاء على خصومه السياسيين وقمع الحركة الوطنية في العراق تحت ستار مكافحة الشيوعية.

وإزاء موقف نورى السعيد المتخاذل والمعادى لمصر إبان العدوان الثلاثى في عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م)، اتحـدت الأحزاب العراقية جميعها في جبهة وطنية (حـزب الاستقـلال، الحـزب الـوطنى الـديمقراطي، الجبهة الشعبية، الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتراكي) وقررت اتباع نظام العمل السري. كما أخذت النقمة تزداد في الجيش وفي صفوف الضباط الوطنيين، ولاسيما بعد نكبة فلسطين، فبدأت نواة اللجان الثورية تتكون في الجيش منذ عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م). وقد كان لهذه اللجان صلة بالجبهة الوطنية. وكان تطور الأحداث في الشرق العربي يقيم الكثير من التناقض بين سياسة الحكام في العراق وبين حكام باقي دول المنطقة.

وقد بلغت نقمة الشعب أوجها في عام ١٣٧٨ هـ (١٥٩٨ م) إثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا وتكوين دولة الجمهورية العربية المتحدة، فحاولت حكومة نورى السعيد امتصاص نقمة الشعب العراقي وتطويق ذلك الحدث، وتخفيف أثره بايجاد اتحاد بين العراق والأردن، إلا أن هذه المناورة في امتصاص النقمة المتزايدة أخذت تتزايد يوما بعد يوم حتى انفجرت في ثورة ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ (١٤ تموز ١٩٥٨ م) عندما تحرك الجيش العراقي لنجدة الأردن بسبب أحداث لبنان في ذلك العام، فاتجهت قوات الجيش إلى بغداد واستولت على دار الإذاعة وهب الشعب كافـة للقضاء على أعوان نورى السعيد، فانهت هذه الثورة الحكم الملكي في العراق، وقتل الملك والوصى ونورى السعيد وعدد آخر من الوزراء وقادة الجيش. وأعلن عن قيام النظام الجمهوري. وأصبح عبد الكريم قاسم رئيسا للحكومة وقائدا عاما للجيش وعين نائبه عبد السلام عارف وزيرا للداخلية.

وتحـرر العـراق من آخر روابطه مع انكلترا ومع الغرب والقواعد العسكرية وحلف بغداد. وعمل قادة العهد الجمهوري على الاتصال بالجمهورية العربية المتحدة لاقامة حلف دفاعى معها، والاشتراك في دولة الوحدة. ولكن عبد الكريم قاسم كان يعمل على الانفراد بالسلطة، وقد استطاع إبعاد زميله عبد السلام

عارف عن الحكم، وبقى يحكم البلاد خمس سنوات حكماً فردياً مطلقا تميزت أيام حكمه بالأعمال العمرانية، وتطبيق الإصلاح الزراعي وضرب كبار الملاك، وبعدم الاعتماد على جماعة معينةٍ فبعد أن اعتمد على الشيوعيين عاد فتنكر لهم ثم نكل بالذين ينادون، وسمح للأحزاب بالنشاط، ثم منعها حسب أهوائه، كما كان مترددا في سياسته مع الأكراد فبعد أن أعطاهم الامتيازات عاد فاصطدم بهم مما أدى إلى قيام الثورة الكردية منذ عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م).

وتميزت سياسته الخارجية بعد أزمات مع الدولة العربية خاصة، كان من بينها الأزمة التي أثارها مع الكويت عند استقلاله، فقد اعترف بهذ الاستقلال في ٤ محرم ١٣٨١ هـ، ثم عاد بعد خمسة أيام فطالب بضم الكويت للعراق فورا، وإلحاقه بلواء البصرة وهدد باحتلاله. وقد أثار ذلك أزمة دوليةً رفعت إلى مجلس الأمن واستدعت نزول القوات البريطانية في الكويت، ولكن مجلس الجامعة العربية قرر بعد أسبوعين (٢٥ محرم ١٣٨١ - يوليو ١٩٦١م) بالمطالبة بسحب القوات البريطانية وإحلال دعم عسكري عربي محلها ومطالبة العراق باتباع الطرق السلمية في علاقته مع الكويت، وتأييد عضويته للجامعة العربية وللأمم المتحدة. وقد عزلت هذه الأزمة العراق عن باقى الدول العربية، خاصة بعد انسحاب عبد الكريم قاسم من الجامعة العربية.

أدت هذه العزلة الخارجية مع اتباع الدكتاتورية في الداخل إلى قيام انقلاب أطاح بعبد الكريم قاسم في ١٤ رمضان ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م). وتسلم الحكم من بعده زميله عبد السلام عارف بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ولكنه مالبث أن تخلص من هذا الحزب بعد ثمانية أشهر من الحكم واستمر في الرئاسة حتى سقطت به الطائرة في البصرة في ذي الحجة من عام ١٣٨٥، فتسلم رئاسة الجمهورية أخوه عبدالرحمن عارف الذي استمر في الحكم حتى قام ضده عبدالرزاق النايف لمدة أحد عشر يوماً فقط، ثم استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي أن يقوم بانقلاب عسكري عليه منتصف عام ١٣٨٨ هـ (١٩٦٨ م)، وتسلم الحزب حكم البلاد وصارت رئاسة الجمهورية للفريق أحمد حسن البكر، وفي عام ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) تنازل عن رئاسة الجمهورية وخلفه الرئيس صدام حسين. ويسير العراق في خطة تنميةٍ متكاملة للسير بالبلاد نحو طريق أفضل حسب رأي الحزب الحاكم.